-8-

مدح الإمبراطورية
الليبرالية الجديدة في ظل السلام الأمريكي

آدم هنية*

في الأشهر التي أعقبت غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة، صدرت سلسلة من الأوامر العسكرية (التي لم تحظ إلا باهتمام قليل) في بغداد من قبل المدير الإداري لسلطة الائتلاف المؤقتة (آنذاك)، السفير بول بريمر. الأمر رقم 39، الموقع في 2003/9/19، سمح بخصخصة حوالي مائتين من المشاريع المملوكة للدولة، بعقود تمتد أربعين سنة على الأقل. وأصبح من المحظور بين عشية وضحاها تقييد الملكية الأجنبية في أي قطاع من الاقتصاد العراقي باستثناء التنقيب عن المواد الطبيعية. أما الأمر رقم 37 فقد حدد المعدل الضريبي بالنسبة للشركات متعددة الجنسية بـ 15٪ بالضبط، دون تمييز بين الشركات والأفراد. وبذلك، يدفع الفلاح العراقي الفقير النسبة ذاتها من الضريبة التي تدفعها شركة «بكتل» الأمريكية المتعددة الجنسية، التي منحت عقد إدارة نظام شبكات المياه الذي جرت خصخصته في العراق. وأعطيت الشركات الأجنبية، بموجب القرار 39، حق سحب حصص الأرباح والأرباح والاستثمارات من البلاد دون قيود. وقبل ذلك، وقع بريمر قانون تحرير التجارة الذي ألغى جميع التعريفات، والرسوم الجمركية، وضرائب الواردات، ورسوم الترخيص وسواها من الرسوم الإضافية المفروضة على السلع والبضائع التي تدخل/ أو تخرج من العراق، وجميع القيود التجارية الأخرى التي يمكن أن تطبق على مثل هذه السلع. الأمر رقم 17 زود أي

(*) يود الكاتب أن يعبر عن شكره لغريغ البو، وسام غيدين، وكولن مويرز، واانيا مكرجي-ريد، ورفيف زيادة، على الملاحظات العديدة والاقتراحات المفيدة حول مختلف مسودات هذا الفصل.

شركة أجنبية بالحصانة أمام القانون العراقي نتيجة «الأعمال التي تؤديها بموجب أحكام وشروط العقد».

توفر هذه الأوامر العسكرية رؤية لافتة للخطوط العريضة المميزة للإمبريالية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين. فما يؤسس عملية «إعادة الإعمار» العراقية ـ كما أصبحت تعرف ـ هو المشروع الاقتصادي لليبرالية الجديدة. هذا المنطق، الذي استمد جذوره الإيديولوجية من النظرية الليبرالية الكلاسيكية، وعلم الاقتصاد النمساوي والنقدي، هيمن على السياسة الاقتصادية الدولية منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين. أما وصفاته فأصبحت مألوفة الآن في شتى أرجاء الأرض: الخصخصة، تخفيض الإنفاق العام والحكومي، تقليص الحواجز المعيقة لتدفقات رأس المال في مختلف بلدان العالم، فرض ضرورات وآليات السوق على مجالات الأنشطة البشرية كافة. وبالرغم من أن عددا من الاقتصاديين البارزين قد ابتعدوا عن التزمت في وجه الأزمات المالية التي تفجرت في أواخر التسعينيات والبدايات المبكرة من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا النموذج (البراديم) الاقتصادي الليبرالي الجديد يبقى على حاله فعليا في أوساط صناع القرار السياسي ومعظم المؤسسات الأكاديمية.

يدفع النظامَ الإمبريالي الراهن في الجوهر منطقٌ اقتصادي ـ وتلك حقيقة يقر بها صراحة المؤيدون الإيديولوجيون البارزون لتفوق الولايات المتحدة وهيمنتها العالمية. ويقدم العراق نموذجا توضيحيا مثاليا لهذه الرابطة الحميمة بين الليبرالية الجديدة والإمبريالية. أما الأهمية الدلالية لحالة العراق فتكمن في الأسلوب الذي شكلت فيه القوة العسكرية الأمريكية دافعا محفزا وشموليا لليبرالية الجديدة.

يستقصي هذا الفصل الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة وصلتها بالتوسع العالمي للقوة الأمريكية. ومن النقاط التي يركز عليها بؤرة اهتمامه الخاص حجة واحد من أبرز اقتصاديي الليبرالية الجديدة، ألا وهو ديباك لال،

الذي لقيت أعماله تشجيعا واسع النطاق في الأوساط الحكومية الأمريكية والمؤسسات الاستشارية للمحافظين الجدد. وتعد كتابات لال دراسة حالة مثالية لفهم البرنامج الاقتصادي الراهن للإمبريالية. فمخرجاته غزيرة وضخمة، حيث كرس عشرين عاما من الكتابة والتدريس للدفاع عن الرأسمالية. كان كتابه «فقر التنمية الاقتصادية» (1983) عبارة عن هجوم أولي بالغ الأهمية الدلالية على فكرة الأنماط التنموية الحكومية التي ميزت النظريات الاتكالية وبعض نسخ الماركسية. نشر الكتاب واحد من أكثر المعاهد الاستشارية الليبرالية الجديدة تأثيرا ونفوذا في بريطانيا، «معهد الشؤون الاقتصادية»، ولقي تأييدا فوريا من صحافة المؤسسة البريطانية وكبريات المجلات الاقتصادية المرموقة. جمعت لال روابط وثيقة بالمؤسسات الاستشارية الرئيسة للمحافظين الجدد عموما، و«معهد أمريكان انتربرايز »، و«معهد آدم سميث»، و«معهد الحرية» على وجه الخصوص. وعمل مستشارا لوزارات المالية في كوريا الجنوبية، وبريطانيا، وأستراليا، وزيمبابوي، وسريلانكا.

تشير الفرضية المحورية لهذا الفصل إلى أن الليبرالية الجديدة لا بد أن تفهم باعتبارها أكثر من مجرد إيديولوجية اقتصادية يمينية مؤسسة على افتراضات مغلوطة أو مجموعة من الخيارات السياسية المصممة لإثراء النخب العالمية الثرية. بل إن المشروع الإمبريالي لليبرالية الجديدة يعبر عن المنطق المنهجي للواقع المادي والاجتماعي الراهن لنمط الإنتاج الرأسمالي. ويمكن أن نعرف الكثير عن هذا الواقع من الأسلوب المعبر عن الدفاع عن النظام. ولسوف نستقصي فيما يلي هذا الواقع، والدفاع عن الإمبريالية من قبل مناصري الليبرالية الجديدة، وذلك من خلال المفهوم الماركسي عن «دورة رأس المال».

لال: النظام الاقتصادي الدولي «الليبرالي»

قبل بضعة شهور من غزو العراق، نظم أحد أبرز المعاهد الاستشارية للمحافظين الجدد، «معهد أمريكان انتربرايز» سلسلة محاضراته لـ «تكريم هنري

وندت». حملت هذه المحاضرات السنوية، اسم أحد أمناء المعهد، وكبير المدراء التنفيذيين السابقين لثاني أكبر شركة أدوية في العالم، «غلاكسو ـ سميث كلاين»، وألقى ديباك لال، أستاذ دراسات التنمية الدولية في جامعة كاليفورنيا (في لوس أنجلوس)، والمستشار السابق للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أواخر الثمانينيات، خطابا لخص مجموعة من الأفكار الأساسية.

لسوف تشكل محاضرة لال التي حملت عنوان «دفاعا عن الإمبراطورية»، الركيزة المؤسسة لكتابه: «في مدح الإمبراطوريات: العولمة والنظام»[1]. أما حجته فكانت واضحة لا لبس فيها: من الأمور العاجلة والملحة أن تحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها العالمية وتؤسس إمبراطورية عالمية. ولم يستخدم لال تعابير غامضة: «إحجام الأمريكيين المستمر عن إدراك أن دورهم هو إمبراطوري الآن يجعل من الصعب عليهم مناقشة المهمات الإمبراطورية التي يجب أن يتولوها بشكل عقلاني. الكلمات مهمة، ولا يفيد التفكير الواضح تجنب تسمية الأشياء بأسمائها»[2].

تتبع حجة لال منطقا اقتصاديا كلاسيكيا جديدا وصريحا: ينخرط الناس في مبادلات لإشباع حاجاتهم المحددة ذاتيا. ولن يفعلوا ذلك إذا لم يؤمنوا بأن هذه الحاجات ستلبي وتشبع. وحين يستطيعون القيام بذلك بشكل حر فسوف تعم الفائدة على الكل. لذلك، فإن عمل السوق الحر الذي لا يعيقه عائق سوف يشجع على مضاعفة السعادة والمتعة إلى أقصى حد لأنه يضاعف عدد التفاعلات التبادلية التي تحدث إلى الحد الأقصى. وبالتالي، يتصل الازدهار والسعادة على المستوى العالمي اتصالا مباشرا بانتشار علاقات التبادل الرأسمالية التي لا تحدها قيود. وكلما زادت المساحة التي تشتغل فيها هذه العلاقات التبادلية بشكل متحرر من أي تدخل، تعاظم الازدهار الناجم عنها.

بالنسبة لديباك لال، ليس تاريخ الاقتصاد العالمي أساسا سوى قصة المحاولات المتلاحقة لمضاعفة مساحة السوق إلى الحد الأقصى وذلك من خلال

إيجاد «نظام اقتصادي ليبرالي دولي». أول هذه المحاولات جرت تحت ظل الإمبراطورية البريطانية، التي كانت «مفيدة جدا للعالم، خصوصا لأفقر مناطقه. رأيت لأول مرة اندماجا للعديد من بلدان العالم الثالث في اقتصاد عالمي، وما تبع ذلك من تحفيز للنمو المكثف الحديث»[3].

في أعقاب انحطاط الإمبراطورية البريطانية، فشل العالم في ابتكار «نظام اقتصادي ليبرالي دولي» جديد. وبدلا من ذلك، تبنت حكومات العالم الثالث ما وصفه لال بـ «عقيدة سيطرة الدولة»، وحاولت توجيه السياسة الاقتصادية من خلال تدخل الدولة والسياسات الاقتصادية الكينزية. وبالنسبة للال كان ذلك خطأ فادحا. فقد كانت الدول «نهّابة ومفترسة» بشكل محتوم، وحاولت اقتناص الثروة لأغراضها الخاصة. وأوجدت سياساتها سلوكا «يسعى للاستئجار»، وذلك حين حاول الوكلاء الاقتصاديون تحقيق المكاسب عبر احتكارات الدولة وفسادها.

بدلا من سيطرة الدولة (على القطاعين الاقتصادي والاجتماعي) يجب حصر دورها في نطاق ضمان نزاهة «قواعد اللعبة» وتمكين السوق الحر من أداء وظيفته، كما يحاجج لال. وينبغي حصر إجراءاتها في توفير النظام والقانون، والأمن القومي، وحماية الملكية. أما البقية فينبغي تركها للأفراد (في القطاع الخاص). ويعتقد لال أن «الدور الرئيس للدولة ليس مضاعفة الخير الاجتماعي إلى أقصى حد، بل الحفاظ على إطار من القواعد يترك فيه الأفراد أحرارا للسعي نحو تحقيق غاياتهم الخاصة»[4]. فـ «الحكومة الرشيدة هي التي تشجع الوفرة والثروة من خلال سياسة ترويج الحرية الطبيعية عبر ترسيخ قوانين العدالة التي تضمن المبادلات الحرة والمنافسة السلمية، بينما تترك عملية تحسين الأخلاق إلى المنظمات الأهلية (غير الحكومية)»[5].

ووفقا لديباك لال، تداعت حقبة «سيطرة الدولة» وتفككت خلال الثمانينيات مع مقدم الليبرالية الجديدة. وساعدت الولايات المتحدة في دعم المؤسسات العابرة للحدود الوطنية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بهدف فتح

أسواق العالم. وفي أعقاب أزمة الديون في الثمانينيات وانهيار الاتحاد السوفييتي، تبنى العالم الثالث العولمة، التي يعرفها لال بأسلوب كاشف بأنها إيجاد حيز اقتصادي مشترك[6].

تحت مظلة الهيمنة الأمريكية الراهنة، يرى لال صلة مباشرة بين وجود بنية إمبريالية ما فوق قومية والحفاظ على «نظام اقتصادي ليبرالي دولي». أما دور الإمبراطورية فهو ضمان التدفق الحر للتجارة مع الحد الأدنى من التدخل الحكومي. ويمكن لهذه البنية الإمبراطورية أن تربط بين «الدول المكتفية ذاتيا في الماضي والحيز الاقتصادي المشترك»، وضمن هذا الحيز الاقتصادي المشترك سوف تعم الفائدة على الجميع من «المرابح المتبادلة الناجمة عن التجارة التي ألمح إليها آدم سميث.. وبالرغم من سمعتها السيئة حاليا، فقد شجعت الإمبراطوريات السلام والازدهار والرخاء»[7].

من أجل حدوث ذلك، يجب وضع الدول بشكل كامل تحت السيطرة الإمبراطورية. يشدد لال هنا على القوة الإجبارية، مغايرا بينها وبين أي أفكار «لينة/ ناعمة» حول الهيمنة: «الإمبراطوريات بحاجة إلى أن تميز عن الهيمنة المجردة. فهي تسعى للسيطرة على السياسات الداخلية والخارجية لحلفائها، أما الهيمنة فتقتصر على السياسة الخارجية فقط»[8]. بكلمات أخرى، يجب إجبار الدول على تبني سياسات السوق الحر بغض النظر عما تفضله. وحين لا يمتثل العالم بإرادته واختياره للوصفة الليبرالية الجديدة، فإن من الضروري أن تضمن إمبراطورية ما هذه النتيجة بالقوة.

يخدم المبدأ الذي تنشره إدارة بوش هدف «الحفاظ على السلام [الأمريكي] الضروري للعولمة»[9]. وبالنسبة لديباك لال، يجب عدم التقليل من جدية الخطر القادم من أولئك الذين يعارضون انتشار العلاقات التبادلية المتحررة من العوائق:

> يمكن رؤية الحرب على الإرهاب باعتبارها مجرد استطالة [للدفاع عن السوق الرأسمالي]. لكن من الأفضل رؤية الإرهابيين، رغم أهدافهم

الألفية الطوباوية، بوصفهم قراصنة الماضي.. فأهدافهم الرئيسة موجهة لا لحياة الضحايا بقدر بنية السوق الحر التحتية المعقدة للعالم الحديث. فهم محاربون ضد العولمة.. مثلهم مثل الناشطين من أعضاء المنظمات الأهلية الذين ينظمون المظاهرات في بورتو اليغري ضد قمم منتدى دافوس. كلاهما يجب مقاومته[10].

ومع ذلك، يرى لال «عقب أخيل الإمبراطورية الأمريكية». ففي حين أوجدت الولايات المتحدة «البنية العسكرية لإبراز قوتها.. إلا أنها فشلت في تشييد البنية الإدارية الإمبريالية التكميلية والضرورية لإدارة إمبراطورية»[11]. أما الدروس والعبر فيجب استخلاصها من الإمبراطورية الرومانية: «مع نمو طبقة كوزموبوليتانية من التقنيين والمدراء التنفيذيين المتدربين أساسا في أمريكا (المرتبطين بها ثقافيا وشخصيا على الأغلب) الذين يعملون في العديد من البلدان المختلفة.. [ظهرت] نواة نخبة اقتصادية وسياسية ـ رومانية ـ عالمية.. يمكن أن تدير هذه الإمبراطورية الأمريكية الجديدة»[12].

الجذور المادية والاجتماعية للإيديولوجية الليبرالية الجديدة

بالنسبة لأقسام كبيرة من حركات مناهضة العولمة ومناهضة الحرب، تعتبر رؤى مثل تلك التي يقدمها لال بمثابة مؤشر على قوة مجموعة صغيرة من المحافظين الجدد المؤثرين في سياسة البيت الأبيض. ووفقا لهذا الإطار، فإن الجولة الراهنة من السياسة أحادية الجانب و«الحرب الدائمة» الأمريكية متمنطقة بحماسة مسيحيانية يمينية روجت لها مؤسسات استشارية مثل «مشروع القرن الأمريكي الجديد» و«معهد أمريكان انتربرايز»، وشجعها أفراد مثل بول ولفوويتز وريتشارد بيرل. أما انتصار هذا التيار الإيديولوجي فيعد تفسيرا لصعود وهيمنة القوة العسكرية الأمريكية. والمشكلة تكمن في بوش وأعضاء إدارته، إضافة إلى شركائهم التجاريين في شركات النفط والمؤسسات الاستشارية التابعة للمحافظين الجدد.

لكن هذه الحجة تلقي وهجا ورديا ساطعا على معظم تاريخ القرن العشرين. ومثلما تعرف شعوب إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط حق المعرفة، لا تشكل الإمبريالية الملمح الاستثنائي الإبداعي لـ«للإمبريالية الجديدة». وفي الحقيقة، فإن الصيغ الكلاسيكية المناهضة للإمبريالية التي تشكلت في البدايات المبكرة من القرن العشرين تبدو أكثر تبصرا وقدرة على التوقع في عالم اليوم مقارنة بأي وقت مضى. وكتابات روزا لوكسمبرغ، وفلاديمير لينين، ونيكولاي بوخارين، ورودولف هيلفردنغ، توضح معالم مميزة وملامح محددة من إمبريالية هذه الأيام. لقد خضع معظم العالم الآن لهيمنة تكتلات عملاقة من رأس المال منظمة بواسطة النواة الإمبريالية. ولا تعني مركزة وتركيز رأس المال سوى أن كل صناعة تخضع فعليا لتحكم حفنة من الشركات. بينما يمثل الإفقار الجماعي في الجنوب المستغل، إلى جانب التركز الضخم للثروة في الشمال، المعلم اللافت والكاسح للاقتصاد العالمي. في حين اتسعت الهوة الفاصلة بين الأكثر فقرا والأكثر غنى على ظهر الكوكب بشكل غير مسبوق في التاريخ البشري.

علاوة على ذلك كله، ومثلما أشار جون بيلامي فوستر مؤخرا، ظهر «إجماع لافت على افتراضات وأهداف أساسية»[13] فيما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية من قبل الجناحين الليبرالي والمحافظ كليهما من النخبة في الولايات المتحدة. والبرنامج السياسي الراهن لجورج بوش يتمتع بدعم عريض من كلا الحزبين ويعتمد على النجاحات الإمبريالية التي تحققت في حقبة كلينتون.

لكن من الواضح أن شيئا ما قد تغير فعلا في الربع الأخير من القرن العشرين. نحن نعيش في عالم أحادي القطب تبدو فيه القوة العسكرية للولايات المتحدة متمتعة بتفوق لا يضاهى ولا يمكن تحديه نسبيا. وفي حين أن التوترات قائمة بين دول أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا وتكتلات رأس المال، إلا أن التفوق العسكري الأمريكي الحاسم يلغي على ما يبدو أي احتمال باندلاع حرب «ساخنة»

بين الدول الإمبريالية، على الأقل في المدى القريب. لقد شهدت العقود القليلة السابقة أيضا تسارعا واسع النطاق في ما عرّفه كريستيان بالويكس بتدويل رأس المال[14]. وعمليات الإنتاج والاستهلاك تخترق العالم الآن وتشمل مجموعة كبيرة من الحيزات الوطنية المختلفة والأنشطة متبادلة الاعتماد لوحدات رأس المال المنظمة دوليا. رأس المال المدول هذا ـ الواقع تحت هيمنة التمويل على وجه الخصوص ـ يسعى للحصول على أعلى معدلات العوائد على الاستثمار، ويتحرك بسرعة بين المناطق الجغرافية، ويمقت الحواجز المعيقة لحركته الحرة.

ترافق تدويل رأس المال مع تأثير عالمي شامل تقريبا للعقيدة الليبرالية الجديدة. فقد أخذت الحكومات في مختلف أرجاء العالم تتبنى السياسات المشجعة للمشاريع «الحرة»، وأسواق رأس المال المتحررة، وتلغي الضوابط والقيود، وتخصخص القطاع العام، وتقلص الإنفاق في المجال الاجتماعي. كيف ينبغي أن نفهم هذا التقبل العالمي للنموذج (الباراديم) الليبرالي الجديد؟ إحدى الحجج ترى الليبرالية الجديدة ـ الشكل المهيمن للتيار الغالب في علم الاقتصاد ـ كسياسة اختارتها المؤسسات المالية العالمية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومع القبول الطوعي أحيانا والإجباري غالبا بالوصفات الاقتصادية الليبرالية الجديدة من قبل معظم الحكومات في مختلف بلدان العالم (ما يدعى بـ «إجماع واشنطن»)، تمكن رأس المال من التحرر من إسار قيوده المناطقية، ليتمتع الآن بالقدرة على الوصول إلى أي مكان في العالم.

انتقادات كهذه تتهم الليبرالية الجديدة بالاعتماد على افتراضات مغلوطة مصممة لإثراء النخب الحاكمة عبر آليات مثل دفع الأجور إلى الانخفاض وتقليص القطاع العام. أما سطوة الليبرالية الجديدة ـ مثلما يحاجج العديد من المنتمين إلى يسار وما بعد الكينزية ـ فهي عاقبة لانتصارها في الجدل الإيديولوجي مع الكينزية خلال السبعينيات والثمانينيات. على سبيل المثال، يرى بالي أن انتصار الليبرالية الجديدة أصبح ممكنا عبر إضعاف التماسك الداخلي

للكينزية بسبب الانقسامات الإيديولوجية بين نسختيها الأوروبية والأمريكية [15]. أما التحدي فيكمن، وفقا لمنظري هذا المعتقد، في إظهار وكشف الافتراضات المغلوطة لليبرالية الجديدة. ومن ثم يمكن إعادة بناء/ والدعوة إلى منظور بديل اجتماعي الأساس للتعامل مع «إخفاقات السوق» المحتومة للنموذج الليبرالي الجديد.

لكن من الضروري اعتبار المشروع الإمبريالي الليبرالي الجديد بقيادة الولايات المتحدة أكثر من مجرد خيار أو استراتيجية إيديولوجية للطبقة الرأسمالية (أو جزء منها). ومثلما لا تعتبر الإمبريالية ابتكارا جديدا، كذلك تعتمد الليبرالية الجديدة على مجموعة من الأفكار الكلاسيكية الجديدة التي ظلت حاضرة ردحا طويلا من الزمن. فالليبرالية الجديدة مؤسسة جوهريا على نظرة ليبرالية كلاسيكية جديدة للطبيعة البشرية، ممتزجة بإيمان راسخ بالسوق استمدته من مدرسة الاقتصاد النمساوية.

المنظومة الاعتقادية الليبرالية الجديدة

ثمة مسلمة بديهية أساسية في علم الاقتصاد الكلاسيكي الجديد تتجسد في الافتراض بأن الوحدة التحليلية الأساسية للتجمعات الأكبر حجما مثل المجتمع والأمة هي الفرد المكتفي ذاتيا ـ «العامل الاقتصادي الفردي» وفقا للعبارة البليغة التي يستخدمها التيار الغالب في علم الاقتصاد. إذ تدفع الأفراد كلهم أساسا رغبة في مضاعفة مكاسبهم الذاتية إلى الحد الأقصى، وهذا الدافع هو الذي يحدد «السلوك العقلاني الرشيد». وباتباع آراء آدم سميث، يعتبر الباعث المحفز على «التبادل والمقايضة» معلما عابرا للتاريخ يميز الطبيعة البشرية[16]. والناس يعملون على تلبية حاجاتهم من خلال الانخراط في التبادل التجاري ـ بيع وشراء السلع والبضائع. ولأن هذه الحاجات محددة ذاتيا، ولن يشارك أحد عن طيب خاطر في هذا التبادل إذا لم يعتقد بأنه سيربح ويستفيد، فإن المرابح والمكاسب تعم الجميع بشكل غير مقصود في مسار العملية. ولذلك، سوف يشجع عمل

السوق الحر الذي لا تعترضه العقبات على مضاعفة المنفعة إلى الحد الأقصى لأنه يضاعف عدد التفاعلات التبادلية التي تحدث إلى أقصى حد.

بالنسبة لاقتصادي الكلاسيكية الجديدة، تعتبر الرغبة الفردية في الاستهلاك القوة الدافعة للتقدم البشري. وهذا التوكيد تجسده في الأدبيات الاقتصادية عبارة «سلطة المستهلك»، ففي كل يوم نشارك في عملية تصويت ديمقراطية على خيارات إنتاج المجتمع وذلك حين ندخل السوق لنشتري بضائعنا ونظهر رغباتنا بكل حرية. هذا الرأي حول الاستهلاك يحظى بأهمية مفتاحية في النظرة الكلاسيكية الجديدة/ الليبرالية الجديدة للعالم. استهلاكنا يدفع ويحرك الإنتاج. والسوق يلبي حاجاتنا لأننا نظهر ما نريد في كل مرة نذهب للتسوق، وانتشار التقدم البشري يمكن مساواته بحجم السوق.

من أجل تثبيت هذه النتيجة المستخلصة، ينبغي تقديم عدد من الافتراضات المقيدة إلى أقصى حد. إذ يجب أن يعتبر الفرد وحدة معزولة ومكتفية بذاتها كليا ـ افتراض اقتصاد الكلاسيكية الجديدة الذي تعبر عنه مقولة «لا عوامل خارجية». هذه وجهة نظر تحليلية لا غنى عنها أبدا: فبدونها، لا يمكن اعتبار ما يفضله الفرد القوة الدافعة الأساسية التي تنطلق منها العمليات الاقتصادية اللاحقة كلها. وإذا كان ما يفضله الفرد بحد ذاته متعلقا بعامل خارجي بالنسبة له أو ناتج عنه، فإن اللبنة الأساسية لن تبقى الفرد المكتفي ذاتيا. هنالك عامل آخر يوجد على مستوى يتجاوز من حيث الأهمية الجوهرية تفضيلات الفرد، ألا وهو ضرورة اعتبار أن الفرد والمجتمع يشكل كل منهما الآخر.

وعلى نحو مشابه، من الضروري الافتراض أن المشاركين في السوق جميعا يملكون معرفة كاملة بظروف وأوضاع السوق (ما هو متوفر، المنتجات المتنافسة، وكم تبلغ كلفتها). وإذا كانت المعرفة ناقصة لن تكون هناك صلة ضرورية بين ما يختاره الأفراد والمنافع والمكاسب التي يحصلون عليها نتيجة ذلك الخيار. وفي هذه الحالة، قد لا يؤدي خيار الفرد إلى أفضل نتيجة[17].

الافتراض الثالث هو المنافسة المثالية والكاملة، حيث يكون المشاركون في السوق جميعا ملزمين بقبول سعر السوق. وإذا استطاع بعضهم تحديد السعر والتأثير في سعر سلعة معينة من خلال قوتهم في السوق (أي قدرتهم الاحتكارية)، فإن سعر السوق لا يعكس التفضيلات الفردية الذاتية. بل إجراءات المنتجين.

من الواضح أن هذه الافتراضات لا تصلح ولا تصمد في الواقع، فالأسواق الحقيقية احتكارية وتعاني من العديد من العيوب والنواقص، والناس يتأثرون بسلسلة واسعة من العوامل. وهذا يعني بالنسبة لبعض الاقتصاديين من التيار الغالب السماح للدولة بالتدخل من أجل زيادة الرفاه الاجتماعي، وتغير نتائج التوزيع، والتصدي لـ«إخفاق السوق». وقد يشمل هذا التدخل إجراءات ضريبية، أو برامج إنفاق عمومية، أو تدخل المصرف المركزي في السياسة النقدية، أو الإنفاق على الرعاية الاجتماعية.

لكن معظم الليبراليين الجدد يعترضون بشدة على هذه المحاولة لـ«إصلاح السوق». وهم يؤمنون، وفقا للمدرسة النمساوية للاقتصاد التي يستمدون منها إلهامهم، بأن السوق سوف ينزع آليا لإفراز أفضل وأنسب النتائج. وبالتالي، تعارض هذه المدرسة عموما أي محاولة لإصدار أحكام أخلاقية على نتائج الرفاه الاجتماعي: الحكم الوحيد على رفاه الفرد هو الفرد المعني، ولا يحق لمراقب خارجي تحت أي ظرف من الظروف أن يحكم على فائدة أو عقلانية قرار يتخذه الفرد؛ فهو المحكم الوحيد فيما يتعلق بما إذا كانت أحواله جيدة أم سيئة[18]. لذلك، فإن من الخطأ أخلاقيا استخدام الدولة لفرض أي «نموذج دولتي منمط» على النتائج الاجتماعية.

يرفض لال على سبيل المثال إمكانية إطلاق أي أحكام قيمة على نزاهة النتائج أو التوزيع أو الظلم الاجتماعي، إذ لا يمكن برأيه الحكم أخلاقيا إلا على العملية التي يتم خلالها تحقيق النتيجة. وهو ينكر صراحة وجوب أخذ المساواتية

أو مسائل التوزيع بالاعتبار عند الحكم على الأداء النسبي للبلدان. «[الأحكام على الرفاه الاجتماعي اعتمادا على حجم وتوزيع الدخل القومي] يجب تأسيسها على القبول بالمساواتية إما كضرورة أخلاقية بدهية أو مقبولة شموليا. ومن المتعذر الدفاع عن أي من الموقفين»[19]. أو:

نحن ننكر وجود قواعد أخلاقية مساواتية شاملة يمكن أن نلجأ إليها عند تعريف العدالة الاجتماعية.. فليس كافيا تفحص التوزيع القائم للدخل والأملاك والتوصية بتغييره على أساس ابتعاده عن معيار ما للمساواة. وما يعادل ذلك في الأهمية الحكم على ما إذا كانت عملية إعادة التوزيع الإجبارية الناجمة للدخل أو الأملاك تنسجم مع الغايات الأخلاقية الأخرى، مثل الحرية والمساواة[20].

بالتغاير مع مقاربة «فشل السوق»، يعرض لال وغيره من الليبراليين الجدد حلا مختلفا للافتراق الواضح بين الظروف القائمة في العالم الحقيقي وافتراضات الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. وبينما يؤكد هؤلاء على أن هذه الافتراضات عبارة عن أشكال وصيغ مثالية لا توجد في الواقع، إلا أنهم يقدمون الحجة على وجوب أن نطمح للاقتراب ما أمكن من السوق الحر المثالي، لأن الامتناع عن فعل أي شيء سيكون على الأرجح أفضل من محاولة إصلاح «نواقص وعيوب» السوق هذه. وفي الحقيقة، هنالك احتمال لأن تؤدي أي محاولة لإصلاح «نواقص وعيوب السوق» إلى نتيجة لن تكون الأنسب أو الأفضل. وأي شكل من أشكال تدخل الدولة، مثلا، يولد سلوك «السعي للاستئجار»، وبالتالي «تسييس مصادر الدخل»[21]. أما الحل فهو ترك السوق الحر يفعل أعاجيبه ويمارس سحره من خلال ارتقائه المحتوم نحو المثال.

يقدم لال الحجة، حين يفكر ـ مثلا ـ بتطبيق نظام تعويم معدل الصرف، على أن نظاما كهذا يمكن من تحسين السلوك إلى أفضل مستوى بواسطة أفراد عقلانيين يشاركون عن طيب خاطر في التبادل. وهؤلاء الأفراد:

سوف يتمكنون عبر سلوك حقائبهم المالية من اختيار العديد من التوليفات المحتملة لمعدلات الصرف، ونسب أسعار السلع المتبادلة إلى غير المتبادلة، وخيارات الاستهلاك الحالية إزاء المستقبلية. ولن يتصل إلا بعض من هذه العوامل بالخيارات التي ينبغي عليهم اتخاذها إذا التزموا بأسعار الصرف الثابتة. توليفات الأسعار الثابتة هذه مفتوحة دوما حتى تحت نظام المعدل المرن. فإذا لم يتم اختيارها من قبل من يوصلها إلى الدرجة الفضلى، يمكننا الافتراض بأن الخيار البديل هو الأفضل. بكلمات أخرى، يعتبر الالتزام بمعدل صرف ثابت (أو بقواعد محددة لإدارة عملية تعويم العملة) قيدا معيقا، وسوف يقلص بالضرورة مدى خيارات الاستهلاك حاضرا ومستقبلا[22].

توكيد لال الأساسي هو أن خيارات «عوامل التحسين إلى الدرجة الفضلى» سوف تؤدي دوما إلى نتائج مفيدة للجميع. والدليل الذي يقدمه هو أن هذه هي الخيارات التي اتخذت وبالتالي لا بد أن تكون أفضل القرارات. وبرأينا، ليس ذلك كله سوى لغو تكراري دائري. إضافة إلى أن هذا الموقف يضم افتراضا مسكوتا عنه حول كيفية اتصال العالم الحقيقي بالنموذج المثالي. وبسبب «النواقص والعيوب» الموجودة، فإن السوق الحر حين يترك ليمارس وسائله الخاصة، سوف ينزع آليا (يرتقي) نحو اتجاه معين لتقليص حدة هذه العيوب والنواقص. تتكرر تنويعات من هذه الحجة مرارا في المقاربة الكلاسيكية الجديدة. وفي الحقيقة فإن معظم الأدبيات الاقتصادية الراهنة مكرسة لشرح وتفسير كيف يطور العالم الحقيقي تلقائيا مؤسسات قادرة على تقليص «عيوب ونواقص» السوق بصورة آلية.

من أجل ذلك كله، ليست الليبرالية الجديدة في التحليل النهائي سوى توكيد على إيمان قائم على افتراضات مغلوطة. ويمكن أساسا اختزالها إلى اعتقاد (غير مثبت بالبينة) بأن الانتشار الحر للعلاقات التبادلية سوف يعطي آليا أفضل نتيجة، عبر التبعات غير المقصودة للأعمال والتصرفات والسلوكيات الأنانية. أما

أفضل طريقة للوصول إلى تلك القناعة فهي تقديم سلسلة من الافتراضات التي لا تنسجم مع العالم الحقيقي.

في حين أن افتراضات واستنتاجات وقناعات الليبرالية الجديدة مغلوطة، إلا أن السؤال الباقي هو من أين أتت هذه الأفكار. من المؤكد أنها لم تنبثق من رؤوس اقتصاديين من أمثال دييك لال. إذن، ما الذي أنتج في النظام الرأسمالي فكرة إيديولوجية كالليبرالية الجديدة، وكيف اتصلت هذه الإيديولوجية بالشكل الراهن من الإمبريالية؟

دورة رأس المال

تؤكد وجهة النظر الليبرالية الجديدة على أن الغرض من الإنتاج في الرأسمالية هو التبادل، وأن خيارات الاستهلاك الفردي تدفع وتوجه هذا الإنتاج. لكن الواقع نقيض ذلك تماما: هدف الإنتاج الرأسمالي هو مراكمة الربح، والإنتاج هو الذي يشكل خياراتنا الاستهلاكية.

إحدى طرق تصوير هذه العملية الإنتاجية أشارت إليها فكرة كارل ماركس عن دورة رأس المال. لقد فهم ماركس الرأسمالية كنظام مدفوع بقوة السعي للربح مع نزعة متأصلة فيه لتوسيع حدوده المكانية وتقليص المسافة الزمانية بين الأماكن[23]. لذلك يمكن تفسير الإيديولوجية الاقتصادية الرأسمالية في ضوء الدافع المستمر لتوسيع المدى المكاني لرأس المال، الذي تجسده عبارة ماركس التحريضية عن النزعة إلى «إفناء المكان بالزمان»[24]. ويمكن فهم الرأسمالية باعتبارها عملية من الحركة المستمرة في المكان والزمان، حيث يبدأ الرأسمالي بمبلغ من المال (م) يتم تبادله مقابل السلع (س)، بما فيها قوة العمل (ق ع) ووسائل الإنتاج [المواد الخام، المصانع..الخ] (و إ). تجتمع هذه كلها في عملية الإنتاج (إن)، لإنتاج سلعة لها قيمة مرتفعة (س*)، يمكن بعدئذ تبادلها مقابل مبلغ مرتفع (م*)[25]. تصور الدورة أيضا العلاقات الاجتماعية

الرأسمالية الأساسية ـ يستخدم العمال من قبل رأس المال من أجل إنتاج سلعة (س*) تزيد قيمتها عن قيمة السلعة (س).

م.. س.. إن (ق ع + و إ).. س* .. م*

إذا قبلنا هذا العرض للعمليات التي تدفع تراكم الربح في المكان والزمان، نفهم بكل وضوح الملامح الجوهرية المميزة للإيديولوجية الاقتصادية الليبرالية الجديدة الداعمة للإمبريالية الجديدة الراهنة. فالأرباح المتزايدة تعتمد على مضاعفة عدد السلع التي تخضع للتحول (م س إن س* م*) إلى أقصى درجة، وعلى زيادة السرعة التي يمكن لرأس المال أن يتحرك بها عبر هذه الدورة. علاوة على ذلك، من الضروري ضمان أن تبقى الدورة سليمة لا تنقطع. وبالتالي يمكن تلخيص منطق الدورة بأربعة عناصر أساسية:

1) مضاعفة مجال النشاط البشري المطوق بالعلاقات الاجتماعية الرأسمالية إلى أقصى حد.

2) الحفاظ على نظام لحقوق الملكية الخاصة.

3) تقليص أي قيود أو حواجز تعيق تدفق رأس المال إلى الحد الأقصى.

4) دور الدولة الرأسمالية كضامن للعلاقات الاجتماعية الرأسمالية[26].

السوق دائم التوسع

الرأسمالية نظام مدفوع جوهريا بتراكم الأرباح. فكلما أحدقت العلاقات الاجتماعية الرأسمالية بمزيد من الأنشطة البشرية، تعاظم الربح. في عمله المؤثر حول المضامين المكانية لتراكم رأس المال، يشير ديفيد هارفي إلى أن «النزعة إلى إلغاء الحواجز المكانية تغدو مفتاح فهم الانتشار السريع لتدوير رأس المال في شتى أنحاء المعمورة»[27]. أما توسع رأس المال في العالم الثالث (الأطراف) فيمكن رؤيته، كما يصفه هارفي، كـ«تثبيت مكاني ـ زماني» للأزمات

المحتومة والمتكررة في المركز المهيمن[28]. إذ «إن إمبراطورية التجارة الحرة» التي يناصرها لال وغيره، تعكس هذه النزعة الأساسية لرأس المال للتوسع عبر العالم. في العقود الأخيرة كان التوسع الأكثر إثارة للانتباه على هذا المستوى انتشار علاقات التبادل الرأسمالية في الاتحاد السوفييتي السابق، وأوروبا الشرقية، ثم في الصين.

وصف كريستيان بالويكس هذه العملية بأنها تدويل رأس المال[29]. وشدد على أن تدويل رأس المال لا ينبغي أن يفهم باعتباره زيادة في الطبيعة المتعددة الجنسيات لرأس مال الشركات أو حتى بوصفه الحركة الدولية المتزايدة لرأس المال، بل يجب رؤية التدويل في ضوء دورة رأس المال، وتحديدا زيادة انتشار العلاقات الاجتماعية الرأسمالية. أما الأسباب الكامنة وراء التدويل فهي «الحاجة إلى إنتاج، وإعادة إنتاج، والتوسيع المستمر للعلاقة الرأسمالية الأساسية، العلاقة الطبقية»[30].

تظهر إلى جانب تدويل رأس المال نزعة باتجاه تركيزه ومركزته. إذ تصبح الأحجام المتزايدة لرأس المال متركزة في أيدي حفنة قليلة من الرأسماليين، متموضعة عموما في البلدان الأكثر غنى. وجرى تحديد هذه الظاهرة في النظريات الكلاسيكية التي قدمها لينين، وبوخارين، وهيلفردينغ، باعتبارها ذات أهمية محورية بالنسبة لتطور الإمبريالية. ومع خضوع رأس المال لسيطرة حفنة من التكتلات الضخمة، يسعى للتوسع عبر العالم بحثا عن مرابح أكبر.

تتبدى مركزة وتركيز رأس المال بكل وضوح في هيمنة حفنة من الشركات على قطاعات اقتصاد العالم كافة. لنعاين قطاع الغذاء مثلا: هنالك خمس شركات تسيطر على 90٪ من تجارة الحبوب في العالم، وست شركات تتحكم بحوالي 80٪ من سوق مبيدات الآفات الزراعية العالمية، وثلاث شركات تسيطر على 85٪ من سوق الشاي العالمي، وشركتان تهيمنان على نسبة 50٪ من تجارة الموز العالمية، وثلاث شركات تسيطر على 80٪ تقريبا من سوق السكاكر والحلوى. في بريطانيا تسيطر

أربع شركات على 75٪ من تجارة التجزئة. وفي مجال وسائل الإعلام والترفيه، تهيمن تسعة تكتلات كبرى على حوالي 80٪ من صناعة الموسيقى في العالم[31].

لا يصبح رأس المال ممركزا ومركزا في شركات معينة فقط، ولكن في مناطق جغرافية محددة أيضا. وهذا هو السبب وراء التطور المكاني غير المتكافئ الذي يناسب الرأسمالية الحديثة، وينعكس ضمن وبين البلدان والمناطق[34]. وتبعا للحقيقة اللافتة التي لا يمكن إنكارها، تفاقمت حالة عدم المساواة على مستوى العالم وتوسعت باستمرار طيلة المائة والخمسين سنة الأخيرة من التاريخ الرأسمالي. وهذه الملاحظة تغاير بشكل صارخ توقعات الليبرالية الجديدة بحدوث تقارب والتقاء وتوازن. وفي الحقيقة فإن التقارب الذي تستهدفه السياسات الليبرالية الجديدة على مستوى العالم هو بالضبط الذي سبب التباعد، السمة المميزة للاقتصاد العالمي هذه الأيام[33].

لكن انتشار رأس المال يقتضي أكثر من مجرد التوسع الجغرافي. ولربما الأكثر أهمية في دلالته في الحقبة الراهنة الاختراق العميق المتزايد لرأس المال للعديد من مجالات النشاط البشري المتنوعة. هذه العملية معروفة باسم التسليع (أي تحويل المزيد والمزيد من المواد التي نصنعها ونستهلكها إلى أشياء تنتجها وتبيعها الأعمال والمشاريع التجارية الرأسمالية).

ظلت هذه نزعة مستمرة للرأسمالية طيلة تاريخها. على سبيل المثال، شهدت خمسينيات القرن العشرين اختراق رأس المال مجال الإنتاج المنزلي. فالأدوات المنزلية، والأغذية المحضرة مسبقا، وغيرها ـ التي تمثل أنشطة كانت تؤدى في الأسرة وخارج إطار العلاقة الاجتماعية الرأسمالية الأساسية ـ أصبحت هدفا للدافع الربحي وخضعت لتحكم الصناعة الرأسمالية.

يتمظهر هذا الدافع اليوم في إحدى السياسات المحورية التي تدعو إليها الليبرالية الجديدة: الخصخصة، وهي محاولة لـ (إعادة) تسليع مجالات النشاط

البشري التي ظلت جزئيا خارج/ أو لم تخضع بعد للدافع الربحي. ومن العوامل المفتاحية للسيطرة الإمبريالية اليوم برنامج الخصخصة الشاملة لأصول وممتلكات العالم الثالث وموارده الطبيعية. في البلدان الرأسمالية المتقدمة، تعتبر خصخصة القطاعات التي تديرها الدولة أمرا محوريا بالنسبة للإجراءات التقشفية لليبرالية الجديدة، التي تمرحلت غالبا على شكل «تشريك» أو «شراكات بين القطاعين العام والخاص»[34].

يجسد تسليع المياه مثالا صارخا على هذه العملية. فأكبر ثلاث شركات مياه في العالم ـ «Suez» و«Veolia Environment» الفرنسيتان، و«R.W.E.A.G» الألمانية ـ تقدم خدماتها لأكثر من 300 مليون نسمة في أكثر من مائة بلد. ومن المتوقع أن تسيطر هذه الشركات الثلاث على أكثر من 70٪ من أنظمة المياه في أوروبا وأمريكا الشمالية بخلال عقد من السنين[35]. وأصبح تزويد المياه في شتى أرجاء العالم الثالث ملكا حصريا للشركات المتعددة الجنسية الكبرى. في بوليفيا مثلا، منح ائتلاف «Aguas de Tunary» ـ الذي تسيطر عليه اثنتان من الشركات المتعددة الجنسية: «بكتل» الأمريكية و«اديسون» الإيطالية ـ في عام 1999 امتياز استخراج وتوزيع المياه لمدة أربعين عاما في مقاطعة كوتشامبابا. وفي أعقاب مشروع الخصخصة هذا، ارتفع سعر المياه بنسبة 400 ٪[36].

يجسد العراق أيضا مثالا توضيحيا لعملية الخصخصة التي تنادي بها الليبرالية الجديدة. وحتى قبل بدء الغزو، وضعت الخطط لخصخصة قطاعات كبيرة من الاقتصاد العراقي. بل إن عملية رسم الخطط للخصخصة خضعت هي ذاتها للخصخصة، حيث منحت شركة «بيرنغ بوينت» (BearingPoint) الأمريكية (التي كانت في البداية قسما من شركة «K.P.M.G. Accounting») (عقد توجيه وإعادة بناء الاقتصاد العراقي. وقدرت قيمة العقد في كانون الأول/ ديسمبر 2003 بأكثر من 240 مليون دولار. أما ظاهرة استخدام الشركات الخاصة المتعددة الجنسية لتوجيه عملية تطبيق الليبرالية الجديدة فهي نتاج لـ«الإصلاحات»

الليبرالية الجديدة. فازت شركة «بيرنغ بونيت» بأول عقد لها في السلفادور في أوائل التسعينيات. وعملت في صربيا على خطة لإعادة تصميم وتنظيم النظام المصرفي وتطبيق الإصلاحات المالية الليبرالية الجديدة. وفي الجبل الأسود وكوسوفو، عملت على تطبيق أنظمة جديدة في مجال الضرائب، والمصارف، والمعاشات التقاعدية، وخصخصة مرافق الطاقة، ووضع أنظمة وقواعد للأنشطة التجارية[37].

شملت خطة الشركة بالنسبة للعراق عرض الموانئ، والطرق، والمصارف، والماء والكهرباء، والمدارس، وحتى إنتاج وطباعة الكتب المدرسية، للخصخصة. ومثلما لاحظنا آنفا، حظرت الأوامر العسكرية الصادرة عن سلطة الائتلاف المؤقتة التي تديرها الولايات المتحدة، وضع أي قيود على الملكية الأجنبية، وسمحت للشركات المتعددة الجنسية بإخراج أرباحها كاملة من البلاد، إضافة إلى فرض أدنى معدلات ضريبة على الشركات المتعددة الجنسية في العالم. وفي واقع الأمر تمتعت الشركات الأجنبية المنخرطة في أنشطة إجرامية أو احتيالية بالحصانة الكاملة أمام القانون العراقي حين تنفذ عقودها في العراق.

كانت النتائج المترتبة على هذه الخصخصة كارثية حتى الآن. فشركة «بكتل»، على سبيل المثال، منحت أحد أضخم العقود بعد الحرب: عقد شامل لإعادة بناء كل شيء: بدءا بالمدارس والطرق وشبكات المياه وانتهاء بالمستشفيات. العقد حدد بوصفه يشمل «كلفة الإنتاج إضافة إلى معدل ثابت للربح» ـ أي تحسب الأرباح كنسبة من النفقات: كلما زادت تكلفة العمل ارتفعت الأرباح. وشجع هذا الترتيب على انتشار الاحتيال والغش والتزوير على أوسع نطاق، حيث اكتفت الشركات بزيادة تكاليفها ثم قدمتها للحكومة الأمريكية. في حين أن معظم الأداء كان أدنى من المستوى المطلوب، لأن الشركات أنجزت عملها بأسرع ما يمكن دون اهتمام بالجودة. وذكرت صحيفة «لوس أنجلوس تايمز» (في 2005/4/10) أن أربعين منشأة ومصنعا للمياه والصرف الصحي والكهرباء، أعادت شركة «بكتل»

تجديدها لم تعد تعمل بالشكل المناسب. وشهدت بغداد زيادة ضخمة في معدلات وفيات الأطفال والأمراض الناجمة عن المياه الملوثة بسبب الخلل في معامل معالجة المياه والصرف الصحي. «توجب على تلاميذ المدارس الخوض في برك من المياه الآسنة الزنخة قبل دخولهم الصفوف. بينما كانت العائلات تسبح، وتصطاد، وتحصل على مياه الشرب من مياه نهري دجلة والفرات الملوثة»[38].

إحدى المؤسسات المفتاحية التي تعتمد عليها السيطرة الإمبريالية، المؤسسة العسكرية الأمريكية، وجدت نفسها تتعاقد مع شركات خاصة للقيام بعملياتها. أما عدد المتعاقدين التابعين للشركات العسكرية الخاصة العاملين في العراق فبلغ حدا غير مسبوق في تاريخ الولايات المتحدة، حيث يتجاوز عدد الجنود البريطانيين ويشكل ثاني أكبر طرف مساهم في القوات التي تقودها الولايات المتحدة في العراق بعد البنتاغون. وثلث ميزانية الحرب الشهرية ينفق على المتعاقدين التابعين للشركات الخاصة. وتهيمن على هذه العقود شركات مثل «هاليبرتون» و«دين كورب» و«فينيل» و«بلاك ووتر»، في مجالات مثل تدريب قوات الشرطة، والخدمات اللوجستية، والبناء، وحتى الاستجواب داخل السجون[39].

بدأت عملية خصخصة الوظائف والأعمال العسكرية بالترادف مع انطلاقة الليبرالية الجديدة في أواخر الثمانينيات. ففي عام 1992، دفع وزير الدفاع الأمريكي آنذاك ديك تشيني المؤسسة العسكرية باتجاه التعاقد مع الشركات الخاصة لتنفيذ عملياتها اللوجستية في أعقاب توصيات دراسة سرية (كلفت تسعة ملايين دولار) أجرتها شركة «كيلوغ، براون & روت» التابعة لشركة «هاليبرتون». عين ديك تشيني مديرا تنفيذيا في «هاليبرتون» عام 1995، وظل يشغل المنصب حتى أصبح نائبا للرئيس عام 2000. ولدى شركة «ك. ب & ر» الآن عقد لوجستي مع المؤسسة العسكرية الأمريكية بقيمة 13 مليار دولار لإطعام وإسكان ونقل الجنود[40]. والمفارقة أن «هاليبرتون» تأسست بقرار ينتهك حقوق الملكية الرأسمالية. فقد سرق هاليبرتون (الذي كان يحمل لقب ايرل) معلومات براءة الاختراع من رب عمله السابق، ارنولد بيركنز، وأسس الشركة عام 1919[41]

الحق في الملكية

يعني التسليع والخصخصة الهيمنة على مجالات متزايدة للنشاط البشري بدافع الربح. ولذلك فمن الضروري تأسيس نظام لحقوق الملكية:

1) يضمن حقوق امتلاك هذه السلع.

2) يمنع الاستخدام غير المقيد للمواد التي تقع خارج نطاق الإنتاج الرأسمالي عبر تحويلها إلى سلع بشكل إجباري. لهذا السبب، فإن نظاما من حقوق الملكية القابل للتطبيق بالقوة هو المرافق «القانوني» المستمر للنظام الإمبريالي.

هنالك حجة نافذة ومؤثرة قدمها هيرناندو دي سوتو دفاعا عن حقوق الملكية الرأسمالية، حيث أكد أن نظاما لحقوق الملكية الرسمية يعتبر آلية مشابهة «لمصنع كهرمائي»، لأنه يمكن من الاستفادة من الطاقة الكامنة لرأس المال[42]. ويعتقد دي سوتو أن الناس في العالم الثالث يعانون من الفقر بسبب تعذر إثبات ملكية ما لديهم من أملاك (بيوت، متاجر صغيرة، معدات..). فالعديد من سكان أحياء الفقر مثلا ليست لديهم عقود استئجار أو أي دليل يثبت ملكيتهم للمكان الذي يعيشون فيه. ولذلك لا يمكن استخدام هذه الملكية كضمان إضافي عند التقدم بطلب الحصول على قرض أو إيجاد شهادات ملكية يمكن بعد ذلك شراؤها وبيعها في الأسواق الثانوية[43]. وحين يتم الاعتراف رسميا بالملكية عبر الصكوك، فإنها لن تكتفي بضمان الدين فقط بل توفر حلقة وصل في تاريخ ائتمان المالك، ومكانا لتحصيل الديون والضرائب، ونقطة توزيع للمنافع[44].

وبالتالي، فإن الفقراء ـ برأي دي سوتو ـ فقراء لأنهم يفتقدون الوسائل الكفيلة بتحويل أملاكهم إلى رأس مال بسبب غياب نظام مناسب للملكية[45]. وفي حين أن هاييتي قد تكون أفقر بلد في النصف الغربي من العالم، حيث سيطر على تاريخها استعمار نهاب سلاب ونظام الرق، إلا أن قيمة العقارات

الريفية والحضرية التي ليس لها صكوك ملكية تقدر بمبلغ 5,2 مليار دولار وفقا لدي سوتو[46]. فإذا دخلت الشقق السكنية، والمنشآت التجارية، وغيرها من الأملاك «غير القانونية» في أحياء الفقر المنتشرة في هاييتي، السوق عبر نظام يعطي صكوك الملكية للمالكين، فإنها لن تحتاج إلى أي معونات خارجية.

وفي معرض إعادة التوكيد على أسطورة الرواد، يمتدح دي سوتو عزم وتصميم المستوطنين الأوائل في أمريكا الشمالية الذي علّموا حدود مزارعهم بمجرد وضع اليد عليها واغتصابها. ومن الطبيعي أن يتجنب أي ذكر للدمار الذي حل بالسكان الأصليين وسرقة معظم أراضي القارة نتيجة لعمليات الإبادة الجماعية. ويختار بدلا من ذلك التعبير عن إعجابه «بوفرة الأراضي في أمريكا الشمالية البريطانية التي منحت المستوطنين الأوائل فرصا لا يمكن تخيلها في أوروبا التي غادروها»[47]. وبالنسبة لدي سوتو، يكمن سر تفوق وهيمنة الولايات المتحدة على الصعيد العالمي في نظام قانوني عمل بالتدريج على دمج وتكامل/ والاعتراف بحقوق الملكية «غير القانونية» هذه، ليؤسس نظام ملكية موحدا اعترف بحقوق مغتصبي الأراضي وأوجد «الأسواق المتوسعة ورأس المال الضروري لملء محرك النمو الاقتصادي بالوقود»[48].

بتعبير أكثر بساطة وصراحة، يشير مضمون تأسيس نظام حقوق الملكية الذي ينادي به دي سوتو إلى ضرورة إدخال أملاك العالم الثالث الواسعة التي تعتبر الآن «غير قانونية» أو تقع خارج نطاق علاقات الملكية الرأسمالية، في رأس المال العالمي. ونظرا للمستويات غير المتكافئة في القوة التي توجد في السوق حاليا، فإن نتيجة مثل هذا الدمج ستكون على الأرجح انتقال تلك الملكية من الفقراء إلى الأغنياء.

يستهدف دي سوتو إدخال الأملاك الفردية التي تقع خارج نطاق السوق في نظام حقوق الملكية الرأسمالية. ويمكن رؤية حجة موازية في القوانين والاتفاقيات

الدولية في مجالات مثل حقوق الملكية الفكرية، والتجارية، والخدمية. وتهدف هذه القوانين إلى منع الاستخدام غير المقيد للسلع التي يمكن الوصول إليها بحرية، وهي عملية وصفها هارفي باعتبارها مرحلة جديدة من «تسييج الأراضي المشاعة»[49].

يقدم الأمر رقم (81) الصادر عن قوات الاحتلال الأمريكية في العراق، مثالا توضيحيا نموذجيا لهذا الإفراط في القوة الإمبريالية، والتسليع، وحقوق الملكية. ووفقا لديباجته، استهدف الأمر 81 «إقامة اقتصاد السوق الحر المتميز بنمو اقتصادي مستدام من خلال تأسيس قطاع خاص نشط»[50]. وسعى إلى «إحداث تغيير مهم في نظام حقوق الملكية الفكرية العراقي كضرورة لتحسين الوضع الاقتصادي لشعب العراق». وأقر على وجه الخصوص بأن الشركات والمقرضين وأصحاب المشاريع الحرة بحاجة إلى بيئة نزيهة وفعالة ويمكن التنبؤ بما يحدث فيها لحماية ملكيتهم الفكرية.

يحظر الأمر (81)، من بين أشياء أخرى، على المزارعين، الاحتفاظ بالبذار التي اشتروها من السوق من موسم لآخر، وستصبح الغراس المتنوعة أملاكا خاصة (تملكها شركات زراعية كبرى) ولن يسمح للمزارعين بغرس/ أو الاحتفاظ ببذار الغراس المسجلة وفقا للقانون الجديد[51]. في العراق، مهد الزراعة البشرية، أصبح التقليد المتوارث منذ عهود (حيث يحتفظ المزارعون بالبذار من موسم لآخر) مخالفا للقانون، وذلك مع تحول حياة النبات نفسها إلى ملكية خاصة للشركات الزراعية المتعددة الجنسية.

مثال تسليع المياه وثيق الصلة هنا أيضا، نظرا لحقيقة أن مليار إنسان يفتقرون إلى الماء الصالح للشرب في شتى أنحاء العالم. ومع ذلك، ووفقا للبنك الدولي، مازلنا «بحاجة للعمل مع الزعماء السياسيين في بعض الحكومات الوطنية للابتعاد عن مفهوم الماء المجاني للجميع»[52]. كلمات أخرى، إذا كان الماء سيصبح سلعة مربحة، فإن من الواجب حصر استعماله في أولئك القادرين على شرائه.

الاتفاقيات الدولية مصممة لقوننة هذه القيود المفروضة على الاستعمال عبر تهديد الحكومات بالعقوبات الاقتصادية إذا عرقلت قدرات الشركات متعددة الجنسية على جني الأرباح. ووفقا للاتفاقية العامة حول تجارة الخدمات الموقعة عام 1995 مثلا، قد تواجه الحكومات عقوبات اقتصادية إذا طبقت معايير تستهدف ضبط جودة المياه أو اتخاذ إجراءات للحفاظ على المياه لأنها قد تؤثر في قدرة الشركات على جني الأرباح[53]. في حالة خصخصة المياه البوليفية المذكورة آنفا، حظر القانون رقم 2029 على سكان كوتشامبابا استعمال مياه الآبار و الينابيع الطبيعية في المنطقة. والفلاحون الذين اعتادوا على مر القرون استعمال المياه التي توفرها الطبيعة مجانا أصبح من المطلوب منهم فجأة الحصول على ترخيص إذا أرادوا جمع مياه الأمطار في أراضيهم[54].

إلغاء الحواجز أمام تدفق رأس المال

العنصر الثالث في البرنامج الاقتصادي الليبرالي الجديد هو إزالة المعوقات أمام التدفق الحر لرأس المال. يتبدى ذلك في الدعوات إلى «التجارة الحرة» عبر تخفيض التعرفة الجمركية وغيرها من الحواجز المعيقة لحركة السلع ورأس المال. وكتنويع على الأطروحة التي تقول إن التبادل نافع ومربح للأطراف كلها، تقدم نظرية التجارة الكلاسيكية الجديدة الحجة على أنه طالما ظلت التجارة بين البلدان متحررة من القيود فإن المنفعة ستعم الجميع. ووفقا لمنظمة التجارة العالمية، فإن نظرية التجارة المعيارية «هي أقوى رؤية ثاقبة في علم الاقتصاد» [55]. أما وصفات السياسة المنبثقة من مثل هذه المقاربة فتشمل إلغاء حصص الاستيراد، وتخفيض أو إلغاء التعرفة الجمركية على البضائع والسلع المستوردة، وامتناع الدولة عن تقديم الدعم للقطاعات «غير التنافسية» أو البضائع المعدة للتصدير، وتقليص القيود الناظمة للتجارة والاستثمار.

تتبع النظرية الليبرالية الجديدة مقاربة «عامل القدرة الطبيعية» لمسألة التجارة الخارجية. ويؤكد هذا النموذج الحجة القائلة إن على الأمم التخصص في تلك

السلع التي يمكن أن تعرضها بأرخص الأسعار. وبسبب اختلاف الموارد الطبيعية، ومستويات المهارة، والقدرات التقانية، وتكاليف العمل، فإن للبلدان أسعارا مختلفة لكل من هذه السلع. ووفقا للمقاربة المعيارية، إذا صدر كل بلد ما يمكن أن يعرضه بأرخص سعر، فإن الأسعار المختلفة في كل بلد تنزع بمرور الوقت إلى التعادل. فالبلدان التي تملك وفرة من رأس المال ستجد أن تكاليف رأس المال تبدأ بالارتفاع وتنخفض تكاليف العمل، والعكس صحيح بالنسبة للبلدان التي أصيبت للأسف بلعنة وفرة عرض العمالة الرخيصة لكن بدون رأس مال.

أشار العديد من المنتقدين إلى أن هذه المقاربة في الجوهر عبارة عن تبرير للوضع القائم. فبدون استقصاء الأسباب التي أدت إلى أن تصبح بعض البلدان «ذات كثافة رأسمالية» وأخرى «ذات كثافة عمل»، تنزع نظرية التجارة المعيارية الحتمية التاريخية عن العملية التي يرتقي عبرها الشكل الراهن من التراتبية العالمية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الانتقال الهائل للثروة من خلال الرق وسرقة الموارد الطبيعية الذي أدى إلى إفقار معظم البلدان المستعمرة ليست له صلة بالتوزيع الراهن للعوامل ضمن نظرية التجارة المعيارية[56].

لكن أنور شيخ أشار إلى أن أكثر الانتقادات راديكالية للتجارة الحرة يسلم بصحة الافتراضات الأساسية للنموذج (الباراديم) الكلاسيكي الجديد باعتباره صائبا ضمن مجالها الخاص، مفضلا انتقاد الافتراضات الأساسية الضرورية لإثبات النظرية[57]. وبالتغاير مع ذلك، قدم أنور الشيخ حجة مقنعة على أن التجارة الحرة تؤدي إلى اتساع هوة الفقر بسبب المنافسة الحرة بين الدول لا بسبب مشكلات تواجه الافتراضات الأساسية. أما الجانب المحوري في حجته فهو نظرية المال المختلفة عن المقاربة الكلاسيكية الجديدة المعيارية.

وفقا لنظرية التجارة المعيارية، يعتمد السبب الذي يجعل التجارة تبادلية المنفعة على حركة الأسعار. فإذا تبادل بلدان تجاريا مع بعضهما بعضا وكان بمقدور أحدهما إنتاج بضائع وسلع أرخص ثمنا من الآخر، فسوف يملك فائضا

تجاريا، ولذلك تتدفق الأموال إليه لأنه يبيع أكثر مما يشتري. ومع مرور الوقت، سوف يسبب هذا التدفق من الأموال ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات في الاقتصاد الأكثر إنتاجية إما من خلال الحركة الصاعدة في معدلات الصرف أو عبر ارتفاع مستوى الأسعار العام نتيجة التضخم(58).

يؤكد أنور شيخ أن هذه النظرة المعيارية لنظرية التجارة تعتمد على نسخة من نظرية المال الكمية الليبرالية الجديدة، حيث يعدل حجم المال بشكل آلي مستوى الأسعار في البلد. وتتعامل المقاربة الليبرالية الجديدة مع المال كمجرد طريقة لتسهيل المقايضة بين سلعتين. ويغاير أنور شيخ ذلك مع النظرية الماركسية للمال، حيث يعتبر شكلا من أشكال رأس المال. وبهذا المعنى، لا يمكن التعامل مع تبادل السلع بين البلدان كتبادل المواد والأشياء. إذ يجب أن تفهم هذه العملية باعتبارها مرتبطة بشكل وثيق مع دورة أوسع لرأس المال. لذلك، فهي تشمل تدفقات رأس المال الأخرى، على شكل رأسمال مالي عبر الاقتراض والإقراض على الصعيد الدولي، أو على شكل رأسمال ينتج قيمة بمعنى الاستثمار في المصانع وغيرها(59).

التأثير الرئيس لزيادة حجم المال ـ رأس المال (نتيجة فائض تجاري مستمر مثلا) لن يكون ارتفاعا في الأسعار كما توقعت نظرية المال الكمية، بل زيادة في حجم رأس المال المالي القابل للإقراض. وهذا سيؤدي إلى انخفاض في معدل الفائدة وتوسع في الإنتاج في البلد الذي يملك فائضا تجاريا. وبشكل آخر، قد يختار الرأسماليون الباحثون عن الربح إقراض رأس المال المالي المتوفر إلى الخارج بحثا عن مرابح أعلى. لكن البلد الذي يعاني من عجز تجاري سيواجه معدل فائدة أعلى وذلك مع هروب رأس المال المالي منه، ليصبح أكثر ندرة. وبسبب تفاوت معدل الفائدة بين البلدين، سوف يقرض البلد الأكثر إنتاجا الأقل إنتاجا، مما سيغرقه في حالة مزمنة من المديونية(60). ولأن المال شكل من أشكال رأس المال بالضبط، فإن عاقبة سياسات التجارة الحرة التي ينادي بها الليبراليون الجدد سوف تكون مفاقمة مديونية بلدان العالم الثالث للمركز الرأسمالي المتقدم. أما قبضة الديون الخانقة

لغالبية سكان العالم فتؤكد هذا التوقع، وذلك على العكس من الاختبارات التجريبية لنظرية التجارة الليبرالية الجديدة(61). في حين تخدم الدعوات لإلغاء التعريفات، والتبرير المقدم على شكل نظرية تجارة معيارية، في تسهيل قدرة رأس المال المالي ورأس المال السلعي/ البضاعي على التحرك بسرعة بين مختلف المناطق الجغرافية، وبالتالي زيادة كمية ومعدل انتقال الثروة من أفقر البلدان إلى أغناها.

فرض «الإصلاحات» الليبرالية الجديدة

من خرافات «العولمة» أن الأمة ـ الدولة لم تعد مهمة. لكن النظام العالمي الرأسمالي مؤسس على استغلال واستخلاص الربح. وعجزه عن تلبية الحاجات الإنسانية الحقيقية يعني أن النظام الاجتماعي القائم يولد دوما معارضة ومقاومة، ولذلك يجب الحفاظ عليه بالقوة. يتمظهر ذلك على مستوى النظام العالمي في دعوة ديباك لال الولايات المتحدة إلى «تحمل العبء الإمبراطوري المتمثل في الحفاظ على السلام العالمي»[62].

أما على مستوى الأمة ـ الدولة، فإن جهاز الدولة مطلوب من أجل السيطرة على تناقضات النظام الجزئية لمصلحة تلك الإمبراطورية. ومثلما أكد ليو بانيتش وسام غيندين في كتابهما حول الإمبريالية، فإن عملية إعادة البناء الليبرالية الجديدة «تبدؤها» الدول بشكل إفرادي، تحت نفوذ وتأثير الدولة الأمريكية[63]. فالدولة تمثل عاملا حاسما في ضمان تهيئة الظروف المناسبة لتراكم رأس المال.

يحظى دور التدفقات المالية ومعدلات الصرف العائمة بأهمية متزايدة للحفاظ على نظام عالمي تراتبي، بينما تلعب الحركة غير المقيدة لرأس المال دور الضابط قبالة جهاز الدولة المحلي. وتصبح السياسات الحكومية النقدية والمالية موضوعا «لتصويت مستمر بالثقة» من قبل الأسواق المالية الدولية. وحين ترفع القيود عن تدفقات رأس المال على المدى القصير يصبح من الأصعب على نحو متزايد بالنسبة للدول الاستمرار في السياسات الداخلية الهادفة إلى تعزيز

التراكم الوطني من خلال آليات السيطرة على النقد أو الصرف. وبدلا من ذلك، يطلب من الدول أداء الوظيفة المحددة لها كجزء من دورة رأس المال الدولية. فإذا لم تؤد المطلوب منها تواجه اختطار هروب رأس المال وانهيار العملة.

رافق تدويل وظائف ومهمات الدولة تدويل رأس المال[64]. وفي حقبة الليبرالية الجديدة أصبحت الدولة (المحلية) أكثر مشاركة في الحفاظ على التدوير الدولي لرأس المال، وهي عملية ترسم سياستها الاقتصادية الداخلية. أما تلك القطاعات التابعة لجهاز الدولة الداخلي المعنية بالتدويل فقد أصبحت تتمتع على نحو متزايد بالاستقلالية فيما يتعلق بقدرتها على اتخاذ القرار وخرجت من أي سيطرة محلية وطنية[65].

في المجادلات الراهنة حول الإمبريالية والإمبراطورية، كثيرا ما اختزلت العلاقة بين الدول على الصعيد المفهومي إلى وجهات نظر متعارضة تشدد إما على الاعتماد المتبادل أو التنافس. لكن مثل هذا الانقسام لا يعبر بشكل كاف عن القوى المتناقضة التي تنشط داخل النظام العالمي، ومن الأفضل والأكثر دقة فهم حضور الميول المزدوجة نحو التوحد والتنافس بين القوى الإمبريالية[66]. فرأس المال منظم مناطقيا على مستوى الأمة ـ الدولة (وعبر التكتلات التجارية الإقليمية)، لكن مداه عالمي في الوقت ذاته، وثمة مصلحة مشتركة بين الكتل الرأسمالية المختلفة في الحفاظ على استقرار النظام ككل.

ولذلك، فإن البلاغة الخطابية حول «الدول الفاشلة» هي اللازمة السياسية الطبيعية لليبرالية الجديدة. وفي هذا الصدد، يقدم ديباك لال مثالا لافتا حول كيفية قيام منطق النظام بتوليد إيديولوجية لا عقلانية ولا تاريخية. وباتباع المقاربة المعيارية للتجارة الحرة وفكرة عامل القدرة الطبيعية باعتباره المحدد الرئيس للتخصص التجاري لأي بلد، يقدم لال الحجة على أن السبب الذي يجعل مناطق كأفريقيا والشرق الأوسط تضم هذا العدد الكبير من «الدول الفاشلة» هو أنها وهبت موارد طبيعية توفر باعثا منبها لا يقاوم للغرائز «النهابة المفترسة» لدى

نخب الدولة. بكلمات أخرى، يكمن السبب وراء الفقر الاقتصادي المدقع الذي يعاني منه سكان هذه المناطق في الموارد الهائلة للثروة المجانية التي تنعم بها.

على مستوى من المستويات، تعتبر حجة لال صائبة جزئيا. فالإفقار الجماعي الكاسح للعالم الثالث هو نتيجة الغرائز النهابة المفترسة المتأصلة لا في شعوب العالم الثالث بل في أسيادها من المستعمرين. والحل الذي يقدمه للمشكلة يوفر مثالا واضحا على رؤيته لدور الإمبراطورية في حقبة الدول الفاشلة. أولا، يقترح نقل ملكية «المناجم والآبار» إلى هيئة دولية يدعوها «صندوق الموارد الدولي» (لربما يتكون من تكتل يضم صندوق النقد والبنك الدوليين). وعندئذ يمكن للإصلاح السياسي للبلد أن يرتكز على استخدام الموارد الطبيعية. في حالة العراق، يحاجج بالقول:

> ليس ثمة سبب يدعو لجمع أجزاء هذه الدولة المصطنعة معا. فهي لا تشكل أمة. أما السبب المدرك الوحيد لإبقاء العراق موحدا فهو ثروته النفطية، المتمركزة في الشمال تحت سيطرة الكرد، وفي الجنوب تحت سيطرة الشيعة.. ومن الحلول المقترحة وضع عائدات ثروة العراق النفطية بيد «صندوق الموارد الدولي».. وإنشاء ثلاث مناطق مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي[67].

يعترف لال بأن الأمم التي تم الاستيلاء على مواردها الطبيعية بهذه الطريقة قد تحتفظ برغبة في استعادة ثروتها. في عام 2004، حين كان يلقي خطابا أمام مؤتمر «معهد كاتو» في روسيا حول دور المنظمات الدولية، سأل لال: كيف يمكن منع «النهابين المفترسين» من مهاجمة/ والاستيلاء على «المناجم والآبار» التي تولد المال عند تأجيرها؟ أما جوابه فكان:

> هنا تحظى القدرة العسكرية الجريئة لقوة إمبراطورية أو ائتلاف من مثل هذه القوة بأهمية حاسمة. إذ يمكن لها أن تتبع نموذج الصين خلال حقبة الحرب الداخلية. ويمكن تأجير الشركات الأجنبية أراض ومناطق تستطيع حمايتها

بواسطة قوات شرطة تابعة لها، مقابل حقوق ملكية تعود لـ«صندوق الموارد الدولي». لكن حتى الحل بالخصخصة هذا يتطلب من القوة الإمبراطورية إبقاء «الأساطيل الحربية وحراس الغوركا»* على أهبة الاستعداد، في حال قرر أحد «النهابين المفترسين» المحليين تحدي]الشركات الخاصة [المسيطرة على هذه المناجم(68).

بكلمات أخرى، هنالك بعض البلدان في النظام العالمي الراهن تفتقد دولها آليات الانضباط والضبط المطلوبة لتسهيل النهب الإمبريالي. ولذلك يجب خصخصة وظائف ما يدعى بـ«الدول الفاشلة» من قبل الشركات الدولية ـ بدعم ومساندة من قوة الجيش الإمبراطوري إذا اقتضت الضرورة.

تناقضات النظام

إذن، يمكن فهم البرنامج الاقتصادي لليبرالية الجديدة في ضوء دورة رأس المال واللحظات المختلفة التي تدفع مراكمة الربح. ولا يقتصر الأمر على مجرد إيديولوجية مركبة ومشوشة ومصممة لإضعاف وإفقار الفقراء أو نقل الثروة إلى الأغنياء. لكنها تعبر عن الدافع المتأصل في رأس المال لتوسيع مداه المكاني، وتسريع حركته، وإنشاء نظام ضابط يضاعف انتزاع الثروة من أولئك الذين ينتجونها إلى أقصى حد. يجب على البلدان تحديدا متابعة المسعى للأسواق «الحرة» والتجارة «الحرة». أما تدخل الدولة في السوق فينبغي تقليصه إلى الحد الأقصى وحصره غالبا في ضمان الحفاظ على نظام لحقوق الملكية وحرمة العقود. ومع زيادة تدويل رأس المال، تحظى الأمة ـ الدولة بأهمية محورية في تأمين الحيز الاقتصادي للحاجات المتراكمة لرأس المال المدول. لكن هذا الفهم لليبرالية الجديدة لا يعبر إلا عن جانب واحد من حركة رأس المال. فهو يتجاهل ـ تحديدا ـ نقطة شدد عليها ماركس باستمرار ألا وهي أن حركة رأس المال توجد حواجزها المعيقة وبالتالي تحمل على الدوام إمكانية حدوث الأزمات.

التوسع المكاني لرأس المال واختراقه المتزايد لمختلف مجالات النشاط البشري يوجدان الحواجز المعيقة أمامه، لأن الرأسمالية معنية بتراكم الربح، لا بتلبية الحاجات البشرية. وبمقدورنا رؤية هذه النزعة تشتغل في الاقتصاد العالمي اليوم. ففي حقبة الليبرالية الجديدة يترافق تخفيض الأجور والإفقار مع مضاعفة الأرباح إلى أقصى حد. وكجزء من الدافع إلى مراكمة الثروة، توجد الرأسمالية بشكل آلي حالة من الإفقار (الاقتصادي) الواسع النطاق. فمن ناحية، تحاول تخفيض مستوى الأوضاع المعيشية (وبالتالي القوة الشرائية) لطبقتها العاملة، لكنها تريد، من ناحية أخرى، من هؤلاء العمال أنفسهم شراء سلعها.

إذن، في حين تحاول الرأسمالية مضاعفة الربح إلى أقصى حد من جهة، فهي تنزع من جهة أخرى إلى مضاعفة الفقر إلى الحد الأقصى، مما يجعل احتمال حدوث الأزمات أمرا حتميا لا مفر منه، وذلك مع تصادم التراكم المفرط والتطور اللامتكافئ بالحواجز التي انتصبت بسببهما[69]. يتمظهر ذلك في ارتفاع حجم الديون، والبطالة المتفشية، ومعدلات الربح الراكدة عبر العالم. كما يسبب شكلا محددا من الأزمات الخاصة بالنظام الرأسمالي: ظاهرة الكميات الضخمة من السلع الكاسدة والعاجزة عن إيجاد مشترين في عالم يعمه الفقر والعوز. وتصبح مشكلة تلبية الحاجات ـ خلافا لأي مرحلة في التاريخ البشري ـ مشكلة ناجمة عن زيادة الإنتاج لا قلة الإنتاج.

النفقات الرأسمالية الضخمة المطلوبة للإنتاج والابتكارات التقانية، بالإضافة إلى تقادم هذه التقانات بسرعة نسبيا (والحاجة إلى تجديدها باستمرار) في بيئة من التراكم المفرط، فاقمت المخاطر الكامنة في الإنتاج الرأسمالي. وحاول الليبراليون الجدد مراوغة هذا التثبيت المكاني للحظة الإنتاجية في دورة رأس المال عبر توزيع أعباء إعادة تحديد الموقع المكاني على شبكة من الموردين المنتشرين في شتى أنحاء العالم. وبهذه الطريقة، تمارس الضغوط التنافسية عملها عبر أمم ـ دول مختلفة، مما يؤدي إلى عملية من «التقشف التنافسي» وذلك مع تورط الدول

والشركات في تشجيع الاستثمار على البقاء ضمن حدودها[70]. وبالتالي، يتحمل عبء التثبيت المكاني لرأس المال الإنتاجي موردون صغار، والدولة، والعمال لا رأس المال المتنقل عالميا. ومثلما أكد هارفي وغيره، تتشكل الجغرافيا الاجتماعية البشرية بواسطة موجات من تثبيت/ وإلغاء تثبيت الأسعار حول هذه البنى المكانية إضافة إلى الكفاح الاجتماعي الذي يندمج بصورة محتومة حولها.

السرعة المتزايدة التي يتحرك بها رأس المال عبر دورته تولد عددا من التناقضات المهمة. ومثلما أشار ماركس، في حين أن «زمن التدوير يعتبر في حد ذاته حاجزا يعيق التحقق»، إلا «دورة رأس المال [هي]التي تحقق القيمة»[71]. تتضح هذه الضغوط بكل جلاء اليوم. فالأزمات المالية المتكررة الناجمة عن رأس المال المضارب والمنتقل بسرعة داخل وخارج المناطق المختلفة، دفعت الاقتصاديين للتحذير من أخطار تعويم أسعار الصرف وغياب السيطرة على رأس المال. فعلى مستوى الفرد، تنتج السرعة المتزايدة التي يتحرك بها رأس المال عبر دورته آثارا مثل دوام تعزيز النزعة الاستهلاكية عبر الحملات الدعائية المسعورة، وثقافة الوجبات السريعة، وتقليص دورات حياة المنتج بالابتكار المستمر، والطبيعة الكلية الحضور للسلع التي تستعمل مرة واحدة، وظاهرة ثقافة المبيعات الدائمة، والسرعة في العمل، وشعور القلق العام الذي يعبر عنه شعار «ليس لدي ما يكفي من وقت».

من الآليات التي حاولت الرأسمالية ـ تاريخيا ـ من خلالها توجيه هذه النزعات نحو الأزمة استخدام الائتمان. فالائتمان وسيلة لتجاوز الحواجز الناجمة عن الطلب الضعيف والإنتاج المفرط عبر الحصول على مقدم لقيمة لم تتحقق بعد[72]. كما أن زيادة تكاليف آلية توفير نفقات العمل والتقانة الجديدة تعطي زخما محفزا للنمو في الائتمان. لهذا السبب، يلعب التمويل دورا مهما في دورة رأس المال، وهي ظاهرة عرفها في وقت مبكر المنظرون المنتقدون للإمبريالية، مثل هيلفردينغ ولينين وبوخارين، باعتبارها دالة على زيادة مركزة وتركيز رأس المال

على المستوى العالمي. لهذا السبب كثيرا ما فهمت الليبرالية الجديدة بوصفها محاولة من قبل رأس المال التمويلي لإعادة بسط هيمنته في أعقاب الأزمة البنيوية وانخفاض عائد الأرباح في سبعينيات القرن العشرين[73].

في عالم اليوم، يعتبر الائتمان عاملا حاسما لاستمرار الاقتصاد العالمي في أداء وظيفته، حيث المستهلك الأمريكي هو المصدر الوحيد فعليا للطلب المؤثر. ويجب الحفاظ على هذا الطلب من خلال زيادة مستويات الدين المنظمة عبر معدلات فائدة منخفضة وإغراء وإغواء المستهلكين الأمريكيين بالاستمرار في مستوى استهلاكهم عن طريق رهن بيوتهم، وسهولة الحصول على قروض، والإعفاء من الدفعة الأولى. أما السؤال المتعلق بمتى سيتم الوصول إلى الحدود الطبيعية لهذه العملية والتشعبات الناجمة عنها فهو قضية تدخل على نحو متزايد في صلب الجدل الاقتصادي السائد[74].

خاتمة

الليبرالية الجديدة برنامج اقتصادي متمحور حول الخصخصة، والحد الأدنى من تدخل الدولة في السوق، وتقليص جميع الحواجز المعيقة للتجارة وتدفقات رأس المال، وتعويم معدلات الصرف، ومضاعفة انتشار السوق وتوسيعه إلى أقصى حد ممكن. وبالعودة إلى الحجج الكلاسيكية التي يمكن العثور عليها في أعمال آدم سميث، تعتبر الليبرالية الجديدة مجرد توكيد على أن التبعات غير المقصودة للأنشطة والسلوكيات الأنانية للأفراد في السوق سوف تفرز أفضل النتائج. وكل ما هو مطلوب مجرد نظام يحافظ على حرية التبادل، أي يضمن حقوق الملكية وحرمة العقود.

لكن الافتراضات الأساسية لليبرالية الجديدة خاطئة في الجوهر. فالفرد ليس وحدة معزولة مكتفية بذاتها كليا. ورغباتنا الفردية لا تنبثق مكتملة التشكل من بئر قديمة مخفية داخلنا، بل تتشكل وتتقرر ـ كما تثبت الموارد الطائلة التي

تنفق على الإعلانات الدعائية ـ بواسطة تفاعلاتنا مع الآخرين والمجتمع الأوسع. السوق لا يهتم بتلبية الحاجات البشرية. فهدفه الرئيس هو مراكمة الربح. ومن خلال السعي لمضاعفة الربح إلى أقصى حد، يشوه ويحرف وينكر فعليا حاجاتنا الحقيقية كبشر.

لكن الليبرالية الجديدة ليست مجرد إيديولوجية زائفة مؤسسة على افتراضات مغلوطة لا تتوافق مع العالم الحقيقي. ففي حين يمكن إثبات أن النتائج التجريبية للسياسة الليبرالية الجديدة كانت كارثية بالنسبة للعالم، إلا أن الليبرالية الجديدة ليست مجموعة عشوائية من القرارات السياسية. بل إن ضرورة مراكمة الأرباح هي التي تزود هذه الإيديولوجية بالأساس المادي. أما نمط الإنتاج الرأسمالي فهو مدفوع بواسطة ضغط لا يتوقف باتجاه مثال عالمي بدون حدود وبدون احتكاكات (لـ «المراكمة والمراكمة»، حسب تعبير ماركس). لذلك، يمكن رؤية الليبرالية الجديدة كانعكاس إيديولوجي لذلك الضغط. وباعتبارها البرنامج الاقتصادي المهيمن، تكمن جذور الليبرالية الجديدة في القوى المادية والاجتماعية المؤسسة لإعادة إنتاج النظام نفسه. وفي المرحلة الإمبريالية الراهنة، تستهدف الليبرالية الجديدة، كتعبير عن تدويل دورة رأس المال هذه، إلغاء الحواجز المكانية والزمانية المعرقلة لهذه التدفقات الدولية لرأس المال.

تنبثق من هذا التحليل نتيجة مستخلصة على قدر كبير من الأهمية. فأنماطنا الاستهلاكية تعتمد على الطريقة التي ننظم بها الإنتاج. لقد أصبح من الممكن تصور إحداث تغيير في الطريقة التي تكّون بها مجتمعنا من أجل تلبية حاجاتنا البشرية فعلا. والتراكم الهائل للثروة والمعارف التقنية والعلمية المتاحة للبشرية اليوم تجعل هذه الرؤية ممكنة تماما. كما أن حقيقة الأزمة البيئية تجعلها ضرورة جوهرية لا غنى عنها.

لكن ما يقف حجر عثرة في طريق أي مجتمع يخطط بشكل ديمقراطي لتلبية الحاجات البشرية الامتيازات التي يتمتع بها أولئك الذين يجنون الأرباح من دورة

رأس المال هذه. لم تمض سوى سنوات قليلة على بداية القرن الحادي والعشرين، ومع ذلك يمكننا رؤية التبعات المريعة والعواقب الوخيمة لنظام عالمي شيد حول المسعى المنفلت لتحقيق الربح. لكن النظام ذاته يولد دوما معارضة ومقاومة. والخراب الاجتماعي الذي يرافق انتشار الإمبريالية الليبرالية الجديدة يواجه مقاومة متصاعدة في شتى أنحاء الأرض. وهذا التناقض بالضبط هو الذي يدعم انبعاث الإمبراطورية الأمريكية ويؤدي إلى ظهور دعوات كتلك التي أطلقها لال إلى الولايات المتحدة لتحمل «العبء الإمبراطوري»[75]. فإذا لم يقبل العالم عن طيب خاطر حركة رأس المال غير المقيدة ينبغي فرضها عليه بالقوة. أما الشركاء الذين لا يستغني عنهم بالنسبة لـ«الحرية» الاقتصادية فتجسدهم مدافع العسكر الأمريكان، لأن الأزمة والمقاومة هما «الشبحان» الملازمان دوما لـ«نجاحات» الليبرالية الجديدة. ومثلما قال برتولد بريخت: هذا التناقض هو الذي يزودنا بالأمل.

هوامش

1ـ انظر:

Deepak Lal, In Praise of Empire: Globalization and Order (new York: Palgrave, Macmillan, 2004).

2- Ibid., p. 212.

3- Ibid., p. 207.

4ـ انظر:

Deepak Lal and H. Myint, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth (Oxford: Clarendon Press, 1996), p. 49.

5- Ibid., p. 38.

6- Lal, In Praise of Empire, p. 206.

فهم لال للعولمة باعتبارها إيجاد حيز اقتصادي مشترك فكرة مهمة تغاير المقاربات الأخرى التي تربط مسألة العولمة بمدى السيادة الوطنية وحسب. ومثلما أشار فريدمان وكاغارليتسكي، فإن الخرافة القائلة إن حقبة العولمة يمكن حجزها بقدر معين من السيادة، تعرضت منذ أمد بعيد للتشكيك من قبل الناشطين في العالم الثالث الذين يعرفون أن قوة رأس المال الإمبريالي لا تتوقف عند حدود الأمة ـ الدولة. انظر:

A. Freedman and B. Kagarlitsky, The Politics of Empire: Globalization in Crisis (London: Pluto Press, 2004).

7- Lal, In Praise of Empire, p. 205.

8- Ibid., p. 205.

9- Ibid., 210.

10- Ibid., p. 211.

11- Ibid., p. 201.

12- Ibid., p. 26.

13ـ انظر:

J. Bellamy-Foster, "The New Age of Imperialism," in Pax Americana: Exposing the American Empire, ed. J. Bellamy-Foster and R. McChesney (New York: Monthly Review Press, 2004), p. 169.

14ـ انظر:

Christian Palloix, "The Internationalization of Capital and the Circuit of Social Capital," in International Firms and Modern Imperialism: Selected Readings, ed. Hugo Radice (Harmondsworth: Penguin, 1975).

15- T. Palley, "From Keynesianism to Neoliberalism: Shifting Paradigms in Economics," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluto Press, 2005).

16- Deepak Lal, Culture, Democracy and Development (New York: National Council of Applied Economic Research, 1999), p. 7.

17ـ انظر:

E. Hunt, Property and Prophets: The Evolution of Economic Institution and Ideologies (New York: Harper & Row, 1976), p. 148.

18ـ يتغاضى الاقتصاديون النمساويون عن الاعتراض القائل إن هذا المنظور بحد ذاته عبارة عن حكم أخلاقي، حكم يعتمد على قبول التفضيل المعياري للوضع القائم.

19- Lal and Myint, The Political Economy of Poverty, Equity and Growth, p. 27.

20- Ibid., p. 28.

21- Lal, In Praise Of Empire, p. 147.

22ـ انظر:

Deepak Lal, "A Liberal International Economic Order: The International Monetary System and Economic Development," Princeton Essays in International Finance, 139, 1980, p. 28.

23ـ انظر:

Karl Marx, Grundrisse (Harmondsworth: Penguin

Books, 1973).

24- Ibid., p. 539.

25ـ هذا تمثيل تخطيطي لرأسمال واحد بنقطة بداية عشوائية «م» (لذلك يفترض وجود المال وبالتالي علاقات اجتماعية رأسمالية سابقة على بدء الدورة). ويمكن توسيعه ليشمل الائتمان، والقيمة المتدفقة بين مختلف المناطق الجغرافية.

26ـ ثمة حاجة لمزيد من التحليل التفصيلي ليشمل عوامل أخرى مثل دور المال (والفرق بين القيمة الاسمية للعملة وتكاليف إنتاجها)، والائتمان، والتمويل، في الحفاظ على الدورة إضافة إلى تأثير التبادلات بين

مختلف المناطق الجغرافية.

27ـ انظر:

D. Harvey, The Limits to Capital (London: Verso, 1999), p. 418.

28ـ انظر: Ibid.

انظر أيضا:

D. Harvey, "The `New` Imperialism: Accumulation by Dispossession," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin, 2004).

29ـ انظر

Palloix, "Internationalization of Capital."

30- Ibid., p. 74.

31ـ للاطلاع على مزيد من المعلومات حول التركيز في القطاع الغذائي والزراعي، انظر:

ActionAid International, Power Hungry: Six Reasons to Regulate Global Food Companies (Johannesburg, 2005); B, Vorley, "Food Inc.: Corporate Concentration from Farm to Consumers" (UK Food Group, 2003);

بالنسبة لوسائل الإعلام والترفيه، انظر:

R. MCChesney, Rich Media Poor Democracy: Communication Politics in Dubious Times (Chicago, Ill.: University of Illinois Press, 1999) and http://www.mediachannel.org.

32ـ انظر:

E. Mandale, Late Capitalism(London: Verso, 1983); N. Smith, Uneven Development: Nature, Capital and the Production of Space (Oxford: Basil Blackwell, 1999).

33ـ انظر:

G. Albo, "Contesting the New Capitalism," in Varieties of Capitalism, Varieties of Approaches, ed. David Coates (London: Palgrave, 2005), pp. 63-83.

34ـ بالإضافة إلى فرص السعي للربح التي توفرها الخصخصة، تمنح هذه السياسية الليبرالية الجديدة أيضا مكاسب سياسية مهمة كجزء من إعادة تشكيل الصراع الطبقي وأنماط حكم الدولة في المركز الرأسمالي المتقدم. تضعف الخصخصة قوة نقابات القطاع العام التي ظلت تقليديا قوية خلال الحقبة الكينزية. كما تستهدف تعزيز إحساس برأسمالية «حملة الأسهم» وتذويت المعايير التنافسية في العامل، حيث يستند التماهي مع الشركة على العائدات من امتلاك الأسهم وقدرة الشركة على المنافسة على الصعيد الدولي. للاطلاع على دراسات حالة تستكشف هذه المفاهيم، انظر (بالنسبة للتجربة البريطانية):

P. Arestis and M. Sawyer, "The Neoliberal Experience of the United Kingdom," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluot Press, 2005), pp. 199-207;

وبالنسبة للولايات المتحدة:

Wally Seccombe, "Contradictions of Shareholder Capitalism Downsizing Jobs, Enlisting Savings, Destabilizing Families," in Socialist

Register 1999: Global Capitalism vs. Democracy, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin Press, 1999), pp. 193-216;

وبالنسبة لكندا:

G. Albo and J. Jensen, "Remapping Canada: The State in the Era of Globalization," in Understanding Canada: Building of the New Canadian Political Economy, ed. W. Clement (Montreal: McGill University Press, 1997), pp. 215-239.

35ـ انظر:

M. Barlow and T. Clarke, The World Bank,s Latest Market Fantasy (Polaris Institute, January 2004), http://www.globalpolicy.org (accessed March 2005).

36- The American Association of Jurists and the Europe - Third World Center, 1 March 2005, "The Water War Continues in Bolivia," www.aidc.org (accessed March 2005).

37- Center for Public Integrity, "Windfalls of War - Bearing Point Inc.," http://www.publicintegrity.org (accessed January 2005).

38ـ انظر:

T. Christian Miller, "Under Fire: The Rebuilding of Iraq," Los Angeles Times, 10 April 2005, p. A1.

39- Michael Dobbs, "Halliburton`s Deals Greater Than Thought," Washington Post, 28 August 2003, p. A01.

40- "About Halliburton," http://halliburtonwatch.org/about_hal/logcap.html (accessed January 2005).

41ـ انظر:

J. Rodengen, The Legend of Halliburton (Fort Lauderdale, Fla.: Write Stuff Syndicate, 1996), p. 20.

42ـ انظر:

Hernando De Soto, The Mystery of Capital (New York: Basic Books, 2000), pp. 46-47.

43- Ibid., p. 6.

44- Ibid., p. 7.

45- Ibid., p. 16.

46- Ibid., p. 33.

47- Ibid., p. 111.

48- Ibid., p. 150.

49ـ انظر:

Harvey, "The `New` Imperialism."

في إشارة إلى حركة التسييج في بريطانيا في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، حيث أصبحت الأراضي المشاعة بعيدة عن متناول الفلاحين والمزارعين، مما أجبرهم على ترك الزراعة والعمل في المصانع المقامة حديثا.

50- Coalition Provisional Authority, "Patent, Industrial Design, Undisclosed Information, Integrated Circuits and Plant Variety," CPA Order no. 81, 26 April 2004,

http://www.iraqcoalition.org (accessed November 2004).

51- Focus on Global South and GRAIN, "Iraq`s New Patent Law: A declaration of War against Farmers," October 2004, http:// www.grain.org (accessed February 2005).

52- P. Bond, "Principles, Strategies and Tactics of Decommodification in South Africa," Links Journal, 22. 2002, pp. 32-41.

53ـ انظر:

S. Shrybman, "Thirst for Control - New Rules in the International Water Grab," The Blue Planet Project (Canada: Council of Canadians, 2002).

54- M. Barlow, "Desperate Bolivians Fought Street Battles to Halt a Water-for-profit Scheme. The World Bank Must Realize Water Is Basic Human Right," Globe and Mail (Toronto), 9 May 2000.

55- World Trade Organization, "Understanding the WTO: The Case for Open Trade,"

http://www.wto.org/english/thewto_e/whatis_e/tif_e/fact3_e.htm (accessed January 2005).

56ـ انظر:

Walter Rodney, How Europe Underdeveloped Africa (Washington, D.C: Howard University Press, 1982).

57- Anwar Shaikh, "Foreign Trade and the Law of Value - Part One," Science and Society, 43, 1979, pp. 281-302; "Foreign Trade and

the Law of Value - Part Two," Science and Society, 44, 1980, pp. 27-57; "Economic Mythology of Neoliberalism," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluto Press, 2004), pp. 41-49.

58- B. Ohlin, "The Theory of Trade," Heckscher-Ohlin Trade Theory, ed. H. Flam and M. J. Flanders (Cambridge, Mass.: M.I.T. Press, 1991), pp. 146-152.

59ـ انظر:

Shaikh, "Foreign Trade - Two," p. 301.

60- Shaikh, "Foreign Trade - One."

61ـ انظر على سبيل المثال:

W. Leontief, "Domestic Production and Foreign Trade: The American Capital Position Reexamined," proceeding of the American Philosophical Society, XCVII, 1953, pp. 3-39.

62ـ انظر:

Lal, In Praise of Empire, p. 215.

63- L. Panitch, "Globalization and the State," in The Social Register 1994: Between Globalism and Nationalism, ed. R. Miliband and L. Panitch (London: Merlin, 1994), pp. 60-93. L. Panitch and S. Gindin, "Global Capitalism and American Empire," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin, 2003), pp. 1-42.

64- R. Cox, Production, Power and World Order: Social Forces in the Making of History (New York: Colombia University Press, 1987).

65- Albo, "Contesting."

66ـ انظر:

G. Albo, "The Old and New Economics of Imperialism," in Socialist Register 2004: The New Imperial Challenge, ed. C. Leys and L. Panitch (London: Merlin, 2003), pp. 88-113, and S. Savran, "Globalization and the New World Order: The New Dynamics of Imperialism and War," in The Politics of Empire: Globalization in Crisis, ed. A. Freeman and B. Kagalitsky (London: Pluto Press/ T.N.I., 2004), pp. 140-163.

67- Lal, In Praise of Empire, p. 202.

68- Deepak Lal, "The Threat from International Organizations to Economic Liberty," prepared for "A Liberal Agenda for the New Century: A Global Perspective Conference," Cato Institute, The Institute of Economic Analysis and the Russian Union of Industrialists and Entrepreneurs, 9-8 April 2004, Moscow, p. 20. Available at http://www.ice.ru/liberalconf/149982 (accessed January 2005).

69ـ انظر:

S. Clarke, "Class Struggle and the Global Overaccumulation of Capital," in Phases of Capitalist Development, ed. R. Albritton et al. (New York: Palgrave, 2001), p. 80.

70- G. Albo and J. Jensen, "Remapping Canada: The State in the Era of Globalization," in Understanding Canada: Building of the

New Canadian Political Economy, ed. W. Clement (Montreal: McGill University Press, 1997), pp. 215-239.

71- Marx, Grundrisse, p. 543.

72- Marx, Grundrisse.

73ـ انظر:

A. Saad-Filho, "Introduction," in Neoliberalism: A Critical Reader, ed. A. Saad-Filho and D. Johnston (London: Pluto Press, 2005), pp. 9-10.

74ـ الجدالات التي دارت بين نوريل روبيني وبراد سيستر وغيرهما تقدم مثالا جيدا على هذه الاهتمامات لدى التيار الغالب من الاقتصاديين. وهنالك مجموعة مختارة منها على موقع:

http://www.stern.nyu.edu/globalmacro/.

75ـ انظر:

Lal, In Praise of Empire, p. 215.